UN LIBRARY
MAR 29 1990
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/180
23 March 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الخامسة والاربعون
البندان ٧١ و ١٤٣ من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وتتشرف بأن تحيل طي هذه المذكرة نص البيان الذي اصدرته حكومة رومانيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ فيما يتعلق بالاحداث الأخيرة في شمال غرب البلاد (انظر المرفق) .

وسيكون من دواعي الامتنان البالغ تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٧١ و ١٤٣ من القائمة الاولية .

* A/45/50 .

المرفق

البيان الذي أصدرته حكومة رومانيا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠

فيما يتصل بالاحداث التي وقعت خلال الأيام الأخيرة في بعض مناطق شمال غرب رومانيا ، تعلن حكومة رومانيا ما يلي :

لقد تابع الشعب في بلادنا بقلق الاحداث الخطيرة التي وقعت منذ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ في مجموعة من المدن والقرى في ترانسيلفانيا ، والتي بلغت ذروتها في مظاهر العنف داخل حدود بلدية مدينة تيرغو - موريس .

وترى حكومة رومانيا أنه لا يمكن إجراء تقييم صحيح وموضوعي للحالة إلا على أساس معرفة الطريقة التي جرت بها الوقائع معرفة دقيقة .

وبمناسبة مرور ١٤٣ عاما على قيام ثورة عام ١٨٤٨ في بودابست ، طلبت سلطات جمهورية هنغاريا إلى السلطات الرومانية السماح للسفير الهنغاري لدى بوخارست ونائبه بوضع أكاليل من الزهور عند النصب التذكارية لنيكولاي بالشسكو وساندور بيتوفي ، وهما من الشخصيات البارزة في تلك الثورة ، في مدن ميركوريا وكريستورو سيكويسك وتيرغو - موريس والبستي . وهيأت السلطات الرومانية الظروف المناسبة لتلبية ذلك الطلب .

وللأسف ، استغلت هذه الذكرى السنوية من جانب مواطني جمهورية هنغاريا الذين قاموا ، يوم ١٥ آذار/مارس ، بعبور الحدود مع رومانيا بأعداد ضخمة ، وفي مدن رومانية عديدة ، بما فيها ساتو مير ، وتيرغو - موريس ، وسوفاتا ، ورفعوا أعلام دولة هنغاريا بصورة استفزازية ، ثم استبدلوا اللافتات المكتوبة باللغة الرومانية لبيان أسماء مدن وقرى ووحدات تجارية ومؤسسات عامة ، وأشاروا عن طريق ترديد الاغاني والشعارات الاستفزازية مظاهر جارحة للمشاعر الوطنية للرومانيين .

ففي مدينة ساتومير ، شارك نحو ٠٠٠ ٤ مواطن هنغاري في رفع العلم الهنغاري على الكتدرائية الكاثوليكية وفي تدنيس تمثال نيكولاي بالشسكو . وعلى لافتة موضوعة عند مدخل المدينة ، استبدل الاسم الرسمي للمدينة "ساتومير" باسم هنغاري . وفي مدينة تيرغو - موريس ، استغل المحرضون - من مواطني جمهورية هنغاريا - الاحتفال بوضع الاكاليل لرفع العلم الوطني الهنغاري على مباني مختلفة وترديد شعارات معادية لرومانيا .

وقد ساور القلق غالبية السكان الرومانيين نتيجة لهذه الاعمال ، التي كان واضحا انها تجاوزت إطار الاحتفال الرسمي ، واتخذت شكل اعتداءات سافرة على المشاعر الوطنية للشعب الروماني .

وخلال الأيام التالية ، تصاعد التوتر وأعمال العنف في مدينة تيرغو - موريس ، نتيجة لعمليات التحريض القومية والشوفينية الموجهة ضد رومانيا والداعية إلى الرجوع عن الامر الواقع .

واتخذت حكومة رومانيا الاجراءات الضرورية لإعادة الهدوء والنظام العام في جميع المدن والقرى في المنطقة .

وللأسف ، فإن تنفيذ هذه الاجراءات تعرض للتقويض نتيجة للأعمال التي قام بها المسؤولون في جمهورية هنغاريا ، والتي بلغت ذروتها بالنداء الذي وجهه ، في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، عن طريق الصحافة ، الرئيس المؤقت ماتياس زوروس إلى الجماعة الهنغارية الإثنية في رومانيا ، والذي دعاها فيه إلى تكثيف نشاطها وتنظيم صفوفها وكأن ترانسيلفانيا "أرض هنغارية موروثة عن الأسلاف" .

وقدم تأييد مماثل للاجراءات الدعائية الواسعة التي تقوم بها سلطات الدولة الهنغارية في أراضي رومانيا تمثل في إرسال مساعدات ثقافية تتألف من كميات ضخمة من الكتب المدرسية باللغة الهنغارية ، كما أرسلت للأسف دراسات في التاريخ والجغرافيا وكتب وملصقات تعرض ترانسيلفانيا على أنها أحد أجزاء هنغاريا .

ونتيجة لذلك ، نشأ وضع تحولت فيه المظاهرات المبكرة التي قام بها بصورة مشتركة الرومانيون والجماعة الهنغارية الإثنية في رومانيا تأييدا لثورة كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى أعمال متطرفة زادت من القلق والتوتر والشكوك مما لا يخدم بأي حال مصالح مواطنينا ، سواء الرومانيين أو الجماعة الهنغارية الإثنية .

وبالتالي ، جرت في مساء يوم ١٩ آذار/مارس سلسلة من المواجهات العنيفة في تيرغو - موريس ، جرح فيها رومانيون وهنغاريون ، ومن بينهم الشخصية الثقافية الشهيرة الكاتب سوتو أندراس .

واستنكرت الحكومة الرومانية وكذلك الرأي العام بكامله في رومانيا استنكارا قاطعا هذه الاعمال الجديرة بالشجب وقررت اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر وضمان الهدوء العام .

وبالرغم من هذا كله ، وقعت مواجهات عنيفة جديدة بعد ظهر يوم ٢٠ آذار/مارس ، أسفرت عن سقوط ضحايا من الرومانيين وكذلك من الجماعة الهنغارية الإثنية .

وقد اتخذت الحكومة في الوقت الحاضر التدابير اللازمة لمنع حدوث هذه المواجهات في دائرة بلدية مدينة تيرغو - موريس .

وكما أعلنت السلطات الرومانية تكرارا ، وكذلك الأحزاب السياسية ، بما في ذلك منظمات المواطنين المنتمين للقومية الهنغارية ، هيأت ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ - وهي عمل تاريخي للشعب بأكمله - الظروف للتوصل ، بالاستناد إلى برنامج ديمقراطي ، إلى تسوية ، لجميع المشاكل المتعلقة بضمان المساواة في الحقوق وممارسة حقوق الإنسان ، وهذا يشمل الأقليات القومية .

وكانت هذه المشاكل بالفعل هي هدف عدد من الأعمال والتدابير النموذجية ، ولاسيما في ميداني التعليم والثقافة . ويحتل القانون الانتخابي ، الذي اعتمده مؤخرا المجلس المؤقت للوحدة الوطنية ، مكانا هاما في هذه العملية .

وتستنكر الحكومة الرومانية ، في الوقت الذي تطالب فيه بالوقف الفوري لأعمال الإثارة والتحريض ، الطريقة التي تناولت بها السلطات الهنغارية الأنباء وعرضت الوضع في رومانيا .

وتعد هذه مظاهر ومواقف غير ودية في وقت يواجه فيه البلاد سلسلة من المصاعب في ميادين مختلفة .

وفي ظل هذه الظروف ، تنتظر الحكومة الرومانية من هنغاريا أن تتخذ موقف التفهم والدعم للجهود التي تبذلها رومانيا بهدف التغلب على المصاعب .

بيد أنه ينبغي الاعتراف بأن الاجراءات التي اتخذتها السلطات الهنغارية والمسؤولون الهنغاريون في العلاقات مع رومانيا ، وكذلك على الصعيد الدولي ، ليس من شأنها ألا تساهم في حل المشاكل فحسب ، ولكن على العكس ، أن تثير النفوس بطريقة خطيرة ، وتضع عقبات إضافية في طريق حسن الجوار والتفاهم والتعاون بين رومانيا وهنغاريا .

وفي نفس الوقت ، تتعارض هذه المظاهر مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وتناشد الحكومة الرومانية الحكومة الهنغارية أن تدعو مواطنيها إلى التحلي بالهدوء والتعقل ، والامتناع عن أي عمل من أعمال التحريض والتدخل في الشؤون الداخلية لرومانيا ، واتخاذ موقف التضامن مع الجهود والتدابير التي اتخذتها السلطات الرومانية بهدف تهدئة النفوس وتهيئة جو أقل توترا ، يتيح التسوية المعقولة لجميع المشاكل .

وتعرب الحكومة الرومانية عن اقتناعها بأن البلدان الاخرى والامم المتحدة والرأي العام العالمي سيتفهمون بطريقة صحيحة الوضع السائد وسيدعمون جهود الشعب الروماني التي تهدف إلى الاستقرار والديمقراطية والكرامة الوطنية ، على أساس المساواة في الحقوق لجميع مواطني البلاد ، والاحترام الدقيق للسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية ، ولجميع مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

وعلى هذا الاساس ، فإن الحكومة الرومانية مصممة بحزم على العمل من أجل إقامة علاقات صداقة وتعاون مع جميع البلدان المجاورة ، وتعزيز السلم والامن والتعاون في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم .

- - - - -